إشكالية تمويل الجماعات المحلية في الجزائر : بين تحديات الجباية المحلية وسبل تفعيلها

The problem of financing local authorities in Algeria between the challenges of local taxation and ways to enforce it

عباي وسام[1]*، بن عمر خالد[2]

[1]جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، wissamabai@yahoo.com

[2]جامعة بومرداس (الجزائر)، k.benamor@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 29 / 05/ 2022 تاريخ القبول : 28 / 07/ 2022

ملخص:تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تحديات تمويل الجماعات المحلية في ظل واقع الجباية المحلية في الجزائر، وتهدف أيضا إلى استنتاج سبل تفعيل دور الجباية المحلية في العملية التمويلية للجماعات المحلية، وقد توصلت هذه الدراسة أن الجباية المحلية تواجه تحديات متمثلة في ضعف التحصيل الجبائي وعدم تكافؤ فرص استفادة الجماعات المحلية من الجباية المحلية ومركزية التشريع الضريبي وغياب التنسيق مع باقي الإدارات العمومية. وتوصلت أيضا أنه من أجل تفعيل الدور التمويلي للجباية المحلية فإنه يتوجب اعتماد نظام اللامركزية الجبائية وإعادة النظر في نظام التضامن المالي بين الجماعات المحلية، بالإضافة إلى استحداث نظام متابعة تفعيل مكونات الجباية المحلية وضبط إجراءات تسيير الموارد الجبائية، مع تجسيد التكامل بين جهود المصالح الجبائية والجماعات المحلية بالإضافة إلى عصرنة الجباية المحلية وتطويرها.

الكلمات المفتاحية :الجماعات المحلية؛ الجباية المحلية؛ التمويل.

تصنيف Jel :O23, E62.

Abstract: This study aims to highlight the challenges of financing local authorities in light of the reality of local taxation in Algeria, as well as to conclude ways to enforce its role in the financing process of local authorities. This study found that local taxation faces challenges such as the weakness of tax collection, unequal opportunities for local authorities to benefit from local tax collection, the centralization of tax legislation, and the lack of coordination with the rest of public administrations. It also concluded that in order to enforce the financing role of local tax collection, it is necessary to adopt the fiscal decentralization system and review the financial solidarity system between local authorities, in addition to creating a monitoring system for the extent of local taxation components' enablement and regulation of management procedures of fiscal resources, while implementing the integration between the efforts of fiscal administration and local authorities, in addition to modernizing the local taxation and developing its methods.

Keywords : local authorities; local tax collection; financing.

Jel classification code : E62, O23.

*المؤلف المرسل

1- مقدمة:

مع تنامي متطلبات التنمية المحلية وإدارة المرافق والشؤون المحلية في الجزائر فقد تعززت فكرة تكريس مبدأ اللامركزية الإدارية والتي تقوم على ضرورة وجود هيئات متمثلة في الجماعات المحلية (الولاية والبلدية) مع توزيع المهام والصلاحيات بوضوح بينها وبين السلطة المركزية، وذلك حتى تمارس الجماعات المحلية مهامها نيابة عن الدولة لإدارة شؤون الافراد وتؤدي دورها كمحرك أساسي لمسار التنمية مع تحقيق التوازن بين الأهداف التنموية على المستويين المحلي والوطني.

وعلى اعتبار أن فعالية الجماعات المحلية في تحقيق البرامج التنموية تتأثر بدرجة كبيرة على مدى كفاية الموارد المالية المحلية، فقد أصبح تمويل الجماعات المحلية موضوعا متداولا ومحل اهتمام كبير للفاعلين في الساحة الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، تمثل الموارد الجبائية أهم الموارد المالية للجماعات المحلية في الجزائر والتي يتم تحصيلها في إطار الجباية المحلية.

فبعد أن ساد الاعتقاد في البداية أن الجباية المحلية ستكون كفيلة بتغطية جزء كبير من الاحتياجات التمويلية للجماعات المحلية في الجزائر فقد تزايد مع مرور الوقت وضوح ثغرات ونقائص ميدانية لفعالية الجباية المحلية في التمويل المحلي، ويرجع ذلك إلى وجود عقبات يعتبر تجاوزها بمثابة تحديات ميدانية. وفي إطار إزالة أوجه قصور الجباية المحلية في التمويل المحلي في الجزائر، فقد أصبح لزوما التفكير بجدية في السبل الكفيلة بتفعيل دورها كمصدر تمويلي للجماعات المحلية.

الإشكالية: وعلى ضوء هذا العرض تتضح معالم إشكالية هذه الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي:

ما هي تحديات الجباية المحلية للمساهمة في تمويل الجماعات المحلية في الجزائر وما هي سبل تفعيلها؟

الفرضيات: انطلاقا من صياغة الاشكالية، تسعى هذه الدراسة للتأكد من مدى صحة الفرضيات الآتية:

– تواجه الجباية المحلية تحديات ميدانية لتمويل الجماعات المحلية في الجزائر والمتمثلة في ضعف التحصيل الجبائي وعدم تكافؤ فرص استفادة الجماعات المحلية من الجباية المحلية ومركزية التشريع الضريبي وغياب التنسيق مع باقي الإدارات العمومية.

– من أجل تفعيل دور الجباية المحلية كمصدر تمويلي للجماعات المحلية في الجزائر فإنه من الضروري اعتماد نظام اللامركزية الجبائية واستحداث نظام متابعة مدى تفعيل الضرائب و الرسومالمكونةلهيكلة الجباية المحلية في الجزائر، بالإضافة إلى تجسيد التكامل بين جهود المصالح الجبائية والجماعات المحلية.

أهداف الدراسة: تتجه هذه الدراسة نحو تحقيق جملة من الأهداف والمتمثلة فيما يلي:

– الإحاطة بمفهوم الجماعات المحلية وخصائصها ومصادر تمويلها الذاتية وغير الذاتية.

– تسليط الضوء على هيكلة الجباية المحلية كمصدر تمويلي أساسي للجماعات المحلية في الجزائر.

– إبراز جملة التحديات الميدانية لتمويل الجماعات المحلية في ظل واقع الجباية المحلية في الجزائر واستنتاج سبل تفعيل دور الجباية المحلية في العملية التمويلية للجماعات المحلية.

أهمية الدراسة : يحظى موضوع هذه الدراسة بأهمية بالغة، باعتباره يساهم في إيجاد السبل الكفيلة للاستغلال الأمثل للجباية المحلية كمورد مالي محلي، بما يساهم في التخفيف من الانعكاسات السلبية للعجز المالي للجماعات المحلية في الجزائر ورفع الضغوطات على ميزانياتها وهو ما يشكل دعما لتحقيق برامج التنمية المحلية بشكل خاص والأهداف التنموية للدولة بشكل عام.

خطة الدراسة:من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تم تقسيمها إلى ثلاث عناصر أساسية هي:

– الإطار العام للجماعات المحلية: وذلك من خلال عرض ماهيتها وخصائها الميدانية.

– التمويل المحلي للجماعات المحلية: وذلك من خلال تسليط الضوء على ماهيته وخصائه ومصادره الذاتية وغير الذاتية.

– واقع الجباية المحلية كمصدر تمويلي أساسي للجماعات المحلية في الجزائر: والذي يشتمل على عرض لهيكلة الجباية المحلية في الجزائر ثم التحديات الميدانية لتمويل الجماعات المحلية في ظل واقع الجباية المحلية في الجزائر ثم سبل تفعيل الجباية المحلية في الجزائر كمصدر تمويلي للجماعات المحلية.

2- الإطار العام للجماعات المحلية

من أجل تحقيق متطلبات التنمية المحلية لدى مختلف اقتصاديات دول العالم فقد تم الاعتماد على مبدأ اللامركزية الإدارية والتي تتجسد ميدانيا من خلال وجود ما يعرف بالجماعات المحلية، والتي تكون منتخبة وتتمتع بشخصيتها المعنوية واستقلالها المالي.

2-1- ماهية الجماعات المحلية

استقطب مصطلح الجماعات المحلية اهتمام العديد من الباحثين في المجال الاقتصادي وأصبح متداولا لارتباطه بالعديد من المواضيع الاقتصادية، وهو ما جعله محل اختلاف في صيغ تعريفها ومسمياتها، والتي تعددت واختلفت باختلاف زاوية النظر اليها.

" فالجماعة المحلية عبارة عن منطقة جغرافية تضم مجموعة سكانية معينة تنتخب من يقوم بتسيير شؤونها المحلية في شكل مجلس منتخب، ولهذه الاعتبارات تعددت تسمياتها، فسميت باللامركزية الإقليمية نسبة إلى الإقليم الجغرافي الذي تقوم عليه، كما سميت بالإدارة المحلية لتمييزها عن الإدارة المركزية ولأن نشاطها محلي وليس وطني، كما سميت بالجماعات المحلية للدلالة على نفس الفكرة، كما سميت بالمجالس المحلية المنتخبة لكونها تنتخب من جهازها التمثيلي من قبل السكان " (بغداوي جميلة وبوكرشاوي براهيم وعيسى سماعين، 2022 ص:74). على الرغم من اختلاف المسميات للجماعات المحلية إلا أن القاسم المشترك بينها هو الإختصاص الاقليمي المحدد بمنطقة جغرافية.

كما تعرف الجماعات المحلية بأنها " المناطق المحددة التيتمارسنشاطا بواسطةهيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة أو اشراف الحكومة المركزية " (صابور سعاد وبن ساعد عبد الرحمان،2018، ص143)

وبشكل عام فإن الجماعات المحلية هي نطاق جغرافي يتم إدارته بواسطة هيئات منتخبة من سكان ذلك النطاق الجغرافي، حيث تلتزم باشباع مختلف حاجيات الافراد تحت إشراف السلطات المركزية.أما في الجزائر فقد كان أول إطار تشريعي لها هو المرسوم 54 من القانون المؤرخ في 1947/09/20 والذي قسم الجماعات المحلية الى كل من البلديات والولايات. وبعد جملة من التعديلات في تنظيم الجماعات المحلية فقدانتهت مفاهيمها في الجزائر إلى ما يلي:

– **الولاية**: " جاء في المادة الأولى من القانون رقم 12-07 المؤرخ في 2012/02/21المتعلق بالولاية ما يلي: الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة و تشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية و الدولة " (ناصر مراد وقريني نور الدين، 2012، ص8).

وباعتبار أن قرار إنشاء ولاية ما يتطلب دراسته بعناية وفقا للعديد من التغيرات فإن هذا الاجراء لا يتم بشكل مباشر وإنما يتم مرحليا مرورا بمرحلة التقرير التي يتم فيها اتخاذ القرار بناءا على مبررات موضوعية ثم مرحلة الإعداد وذلك بتوفير الهياكل اللازمة لانشائها ثم أخيرا مرحلة التنفيذ من خلال التجسيد الميداني لانشاء ولاية معينة.

– **البلدية**: " حسب قانون 11- 10 المؤرخ في 03جويلية،2011 تعرف البلدية بأنها الجماعة الإقليمية الأساسية، و تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالالمالي، وتحدث بموجب قانون، و للبلدية إقليم وإسم ومركز، يديرها مجلسمنتخب، هو المجلس البلدي و هيئة تنفيذية ممثلة من رئيس بلدية و مساعديه " (رجراج الزوهير، 2014، ص48)

وبذلك فإن البلدية هي الخلية الأساسية للجماعات المحلية باعتبارها الفضاء الأقرب للمواطنين لتلبية احتياجاتهم وطرح انشغالاتهم في مختلف المجالات كالتي تتعلق بشؤون التنمية المحلية كالطرقات والتعمير والنظافة العمومية .

2-2- خصائص الجماعات المحلية

يرتبط نشاط الجماعات المحلية لدى مختلف اقتصاديات دول العالم بجملة من المميزات والخصائص والمتمثلة فيما يلي:

– **الاستقلالية الإدارية**: تجسيدا لمبدأ الديمقراطية في اتخاذ القرارات وإدارة الشؤون المحلية فإن الجماعات المحلية تتمتع بخاصية الاستقلالية الإدارية إلى حد ما " وهي من أهم المميزات التي تنتج بشكل عادي من الإعتراف بالشخصية المعنوية، وهو ما أكدته المادة الأولى من القانون البلدي في الجزائر، فالاستقلال الإداري يعني أن تنشأ أجهزة تتمتع بكل السلطات اللازمة بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة " (موزارين عبد المجيد،2020 ص:39)

إذ تحقق خاصية الإستقلالية الإدارية للجماعات المحلية انعكاسات ايجابية باعتبارها تساهم في التخفيف من الأعباء المتراكمة على إدارتها المركزية من جهة مع تبسيط وتيرة اتخاذ القرارات المحلية من جهة أخرى.

– **الاستقلالية المالية**: المقصود بالاستقلالية المالية للجماعات المحلية هو حصولها على ميزانية خاصة مستقلة عن ميزانية السلطة المركزية تعطيها حق التملك وتوفر من خلالها الموارد المالية اللازمة لأداء مهامها التنموية وإدارة الشؤون المحلية.إلا أن هذا الأمر لا يسقط حق الإدارة المركزية في عمليات الرقابة ولا يسقط أيضا واجبها في العمليات الإشرافية.

– **اللامركزية الإقليمية** : " تتميز الجماعات المحلية بالإختصاص الإقليمي، أين تباشر الهيئات اللامركزية صلاحياتها وشؤونها المحلية في نطاق جغرافي معين، حيث تتمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية بما يترتب على ذلك من استقلال في القيام بالمصالح المحلية المخولة لها، حيث تخول الدولة للبلدية والولاية كامل الصلاحيات التي بإمكانها حل مشاكلها على إقليمها الجغرافي في جميع المجالات ذات المصلحة المحلية أو الجهوية " (بغداوي جميلةوبوكرشاوي براهيم وعيسى سماعين ، 2022، ص:74) .

وباعتبار أن الجماعات المحلية تتميز بخاصية اللامركزية الإقليمية فهي تساهم في التقليل من الإنعكاسات السلبية لتداخل وتعارض القرارات الصادرة لدى مختلف الجماعات المحلية مع تحديد مراكز المسؤولية حول القرارات الخاصة بكل نطاق جغرافي.

3- التمويل المحلي للجماعات المحلية

إن تحقيق أهداف التنمية المحلية لدى الجماعات المحلية يعتمد بصفة أساسية على مدى امكانيتها في تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية الذاتية والتي قد تكون ذات طبيعة جبائية أو غير جبائية، لتجسد من خلالها الجماعات المحلية ما يعرف بالتمويل المحلي لبرامجها التنموية.

3-1- ماهية التمويل المحلي

من أجل تعزيز الإستقلالية المالية للجماعات المحلية عن سلطتها المركزية فإنها تسعى دائما لتنمية مواردها المالية لتعزز ميدانيا قدراتها على التمويل المحلي للتنمية المحلية.

إذ يعرف التمويل المحلي بأنه " كل الموارد المتاحة والتي يمكن توفرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية بصورة تحقق أكبر معدلات التنمية عبر الزمن وتعزز من استقلالية السلطة المحلية عن الحكومة المركزية" (جمعي سميرة وموزارين عبد المجيد، 2018، ص64).

وبذلك فإنه " يعتبر التمويل المحلي أداة تحقيق التنمية المحلية وتسيير مصالح الإدارة المحلية في المقاطعات الإدارية الإقليمية في الجزائر، فالتمويل المحلي يمثل كل الموارد المالية المتاحة التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل المشاريع التنموية على المستوى المحلي.ويعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية المحلية، حيث تتطلب هذه الأخيرة تعبئة أكبر قدر من الموارد المالية المحلية " (ناصر مراد وقريني نور الدين، 2012، ص ص17-18).

وفي إطار التمويل المحلي، تحقق الجماعات المحلية العديد من المكاسب والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

– الاستجابة للاحتياجات المالية للبرامج التنموية المحلية، وهو ما يساهم في ترجمة الأهداف التنموية المحلية إلى انجازات ميدانية.

– تحسين ظروف الحياة الإجتماعية للمواطنين من خلال توفير المتطلبات اللازمة للرفاهية وازالة كل المشاكل التي تعيق استفادة المواطنين بالهياكل المحلية وانجازات برامج التنمية المحلية.

– المساهمة في تجسيد الخطط و الأهداف التنموية للدولة.

3-2- خصائص التمويل المحلي

تبعا للخصائص التي تتميز بها للجماعات المحلية فإن التمويل المحلي يتميز أيضا بجملة من الخصائص والتي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

– **" محلية المورد**: ويقصد بها أن يكون وعاء المورد في نطاق الجماعة المحلية التي تستفيد من حصيلة هذا الوعاء وأن يكون متميزا بقدر الإمكان عن أوعية الموارد المركزية

– **ذاتية المورد**: يقصد به استقلالية الجماعات المحلية في سلطة تقدير سعر المورد في حدود معينة أحيانا، وربطه وتحصيله حتى تتمكن من التوفيق بين احتياجاتها المالية وحصيلة الموارد المتاحة لها.

– **سهولة تسيير المورد**: وتعني تسهيل وتبسيط تقدير وعاء المورد وتخفيض تكلفة تحصيله، أي محاولة أن تكون تكلفة التحصيل متدنية مع تعظيم حصيلة المورد قدر المستطاع " (موزارين عبد

المجيد، 2020، ص ص42-43)، وذلك حتى يتم تحقيق أقصى ما يمكن من البرامج التنموية المحلية من خلال التمويل المحلي.

3-3- مصادرالتمويل المحلي في الجزائر

من أجل ترجمة الأهداف التنموية للجماعات المحلية إلى انجازات ميدانية والاستجابة للمتطلبات المعيشية للمواطنين، فإنه من الضروري توافر ما يكفي من مصادر مالية للتمويل المحلي، وعلى الرغم من اعتماد الجماعات المحلية في الجزائر بصفة أساسية على مصادرها الذاتية (الجبائية وغير الجبائية) إلا أنها تظل دائما بحاجة إلى دعم الدولة كمصدر غير ذاتي وذلك لتغطية ديونها وإعادة توازنها المالي، وبذلك تتفرع المصادر التمويلية للجماعات المحلية في الجزائر إلى ما يلي:

3-3-1- مصادر التمويل الذاتية للجماعات المحلية

تعتمد الجماعات المحلية في الجزائر في تمويل برامجها التنموية على مصادرها الذاتية الآتية:

أ- **مصادر التمويل الذاتية الجبائية:** تمثل هذه المصادر نطاقا لنشاط الجباية المحلية حيث لها دور أساسي في دعم الإستقلال المالي للجماعات المحلية في الجزائر، والتي تنقسم بين ما يوجه لميزانيات الجماعات المحلية بشكل عام وما يوجه لميزانيات البلديات فقط وما يوجه للدولة والجماعات المحلية معا.

إذ " تعد الموارد الجبائية أهم مصادر الإيرادات باعتبارها توفر أكبر حصيلة من الموارد المالية اللازمة لتمويل نفقات التسيير، ويقصد بها تلك الإيرادات الجبائية التي يتم تحصيلها سنويا، بناءا على قوانين وقرارات تصدرها الدولة، بما لها من حق السيادة، ومن أهم تلك المصادر الضرائب والرسوم، والتي تشمل بصفة عامة على الرسم على النشاط المهني والرسم العقاري والرسم التطهيري وجزء من الرسم على القيمة المضافة، أما بالنسبة للرسوم الأخرى فهي عبارة عن ما تتقاضاه الجماعات المحلية بصفة إلزامية في مقابل تأدية خدمة معينة تعود بالنفع على دافع الرسوم بالذات مثل الرسم على السكن والرسم على الاقامة" (بساس أحمد،2020، ص24).

ب-**مصادر التمويل الذاتية غير الجبائية:** غالبا ما يكون وزن مصادر التمويل الغير الجبائية في الجزائر أقل نسبيا من مصادر التمويل الجبائية في ميزانية الجماعات المحلية، إذ تشتمل هذه المصادر على ما يلي:

– **" التمويل الذاتي**: وهو اقتطاع جزء من إيرادات التسيير وتحويلها لقسم التجهيز والاستثمار، ويتراوح ذلك الاقتطاع بين 10%و 20%.

– **مداخيلالأملاك**: وهيتنتجعنالاستغلالأواستعمالالجماعات المحليةلأملاكها بنفسها،أوتحصيلالحقوقأو الضرائبمقابلاستغلالهامنطرفالخواص،وأهمها إيراداتبيعالمحاصيلالزراعية،حقوقاستغلالالأماكن كالمعارضوالأسواق،وحقوق الإيجار .

– **إيرادات الإستغلال المالي** :وتتشكل من العوائد الناتجة عن بيع منتجاتأو عرضخدمات توفرها الجماعات المحلية، وتتكون من عوائد الكيل والقياس، الإيرادات التي توفرهامصالح التخزين العمومي، المتاحف والحضائر العمومية...الخ " (ناصر مراد وقريني نور الدين، 2012، ص 20).

إذ ترتبط قيمة مصادر التمويل الغير الجبائية ارتباطا وثيقا بحجم أملاك الجماعات المحلية ورصيدها العقاري وتنوعه ومدى توافرها على البنى التحتية.

2-3-3- مصادر التمويل غير الذاتية للجماعات المحلية

لا تعتمد الجماعات المحلية في الجزائر على مصادر التمويل الذاتية فقط وإنما هي بحاجة أيضا إلى مصادر تمويل خارجية و" المتمثلة في تمويل الدولة لتغطية ديون الجماعات المحلية أو إعانات الولاية بالنسبة للبلديات محدودة المداخيل وتعتبر ضعيفة جدا وتخص التجهيزات الاجتماعية- الإدارية- الصحية الرياضية وغيرها. حيث تخصص الدولة مبالغ من ميزانيتها تأخذ شكل إعانات أو مخصصات تقدم في إطار الصندوق المشترك للجماعات المحلية لأجل تحقيق التوازن حيث ينقسم إلى صندوقين هما صندوق التضامن وصندوق الضمان حيث يهدف إلى تقليص الفوارق الموجودة بين البلديات في المداخيل " (بابا عبد القادر ومكي عمارية، 2016، ص268).

وبذلك فإنه ينظر إلى مصادر التمويل الغير الذاتية لدى الجماعات المحلية في الجزائر على أنها مصادر ذات طبيعة استثنائية لا يتم اللجوء إليها إلا في حالة عجز الموارد الذاتية الجبائية وغير الجبائية على تغطية الإحتياجات المالية للجماعات المحلية.

4- واقع الجباية المحلية كمصدر تمويلي أساسي للجماعات المحلية في الجزائر

بعد أن أصبح موضوع الإستقلالية المالية للجماعات المحلية مطروحا في الساحة الإقتصادية فقد ازداد الاهتمام بتحسين هيكلة الجباية المحلية في الجزائر باعتبارها أهم مورد لتمويل ميزانية الجماعات المحلية، وقد استدعى ذلك تسليط الضوء على التحديات الميدانية التي تواجهها واستنتاج متطلبات اللازمة لتفعيلها.

4-1-هيكلة الجباية المحلية في الجزائر

إلى جانب الضرائب والرسوم الموجهة كليا الى الجماعات المحلية فإن الجباية المحلية في الجزائر تشتمل على ضرائب ورسوم أخرى توجه جزئيا الى الجماعات المحلية (موجهة أيضا إلى الدولة وبعض الصناديق) وذلك كما هو موضح فيما يلي:

4-1-1- الضرائب والرسوم الموجهة كليا إلى الجماعات المحلية

في إطار الجباية المحلية، تعتبر الجماعات المحلية المستفيد الوحيد دون سواها مما يتم تحصيله من مجموعة من الضرائب والرسوم والمتمثلة فيما يلي:

أ-الرسم على النشاط المهني: " يخضع لهذا الرسم كلا من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بمعدل 2%منرقم الأعمال الصافي للأنشطة العادية، وبمعدل 3%فيما يخص نشاط نقلالمحروقات عن طريق الأنابيب، ويخفض معدل هذا الرسم إلى نسبة 1%بالنسبةلنشاطات الإنتاج بدون الاستفادة من التخفيضات المنصوص عليها في قانونالضرائب المباشرة والرسوم المماثلة " (طالبي محمد ومسعودي عبد القادر، 2019، ص102).ويتم توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني وفق ما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (1):توزيع الرسم على النشاط المهني

المعدلات المطبقة	البلدية (%)	الولاية (%)	الصندوق المشترك للجماعات المحلية (%)
%1	66	29	5
%2	65	29.5	5.5
%3	65.33	29.33	5.33

المصدر: بتصرف (بغداوي جميلة و بوكيشاوي ابراهيم وعيسى سماعين ، 2022، ص77)

ب-الرسم العقاري: يفصل تطبيق الرسم العقاري في الجزائر بين مجموعة الملكيات المبنية ومجموعة الملكيات الغير المبنية المتضمنة كل من الأراضي الفلاحية والأراضي الموجودة في مناطق التعمير والمحاجر ومناجم الملح والسبخات، حيث يطبق سنويا بمعدلات تختلف بين 3% و5% و7% و10% وفقا لمساحة العقار وذلك باستثناء الملكيات المعفاة من الضريبة.

ج-رسم الإقامة: يتم تطبيق هذا الرسم لدى البلديات ذات النشاط السياحي وذلك على الأفراد الزائرين والغير المقيمين فيها، وذلك بدفع 50 دج/اليوم للشخص الواحد دون تجاوز 100 دج/اليوم للعائلة الواحدة.

حيث يتم تحصيله من خلال إقامة السياح في الفنادق أو إيوائهم في الحمامات المعدنية، إذ توجه حصيلة هذا الرسم كليا 100 % لصالح البلديات.

د-رسم التطهير: المقصود برسم التطهير هو الرسم الخاص برفع القمامات المنزلية، إذ يتم تطبيقه على الملكيات المبنية وذلك بتحصيله سنويا ويوجه كليا لصالح البلديات. إذ تحدد مبالغ رسوم التطهير وفقا لما موضح في الجدول أدناه:

الجدول 02: مبالغ رسوم التطهير في الجزائر

طبيعة المحل	الرسوم المطبقة قبل صدور قانون المالية 2020	الرسوم المطبقة بعد صدور قانون المالية 2020
المحلاتذاتالاستعمالالسكني	بين 1000دجو 1500دج	بين 1500دجو 2000دج
المحلاتذاتالاستعمالالتجاريوالمهني	بين 3000دجو 12000دج	ين 4000دجو 14000دج
الأرضالمهيأةللتخييموالمقطورات	بين 8000دجو 23000دج	بين 10000دجو 25000دج
المصانعوماشابهها	بين 20000دجو130000	بين 22000دجو132000

المصدر: بتصرف (بغداوي جميلة و بوكيشاوي ابراهيم وعيسى سماعين ، 2022، ص76)

ه-رسم السكن: " أسس وفق قانون المالية لـ 2004يطبق بالكيفية التالية: 300 دج بالنسبة للمحلات ذات الطابع السكني.1200دج بالنسبة للمحلات ذات الطابع المهني.يتم تحصيله مم طرف سونلغاز عن طريق فاتورة الكهرباء و الغاز" (لجناف عبد الرزاق، 2021، ص130).

و- رسم الرخص العقارية: يطبق هذا الرسم عند استخراج كل من رخصة البناء،رخصة الهدم، شهادة المطابقة، رخصة تقسيم الأراضي والعمران، حيث تستفيد البلديات بنسبة 100 %من حصيلة هذا الرسم.

2-1-4- الضرائب والرسوم الموجهة جزئيا الجماعات المحلية

تشترك الدولة والجماعات المحلية في الاستفادة من مجموعة من الضرائب والرسوم والمتمثلة فيما يلي:

أ-الرسم على القيمة المضافة: "إن الرسم على القيمة المضافةTVA هو عبارة عن ضريبة غير مباشرة أُدخلت في إطار الإصلاح الجبائيالذي قامت به الجزائر في سنة 1992خلفا للرسم الوحيد الاجمالي على الإنتاجTUGP والرسم الوحيد الإجماليعلى تأدية الخدماتTUGPS،حيث شرع في تطبيقها ابتداءا من أول أفريل1992بموجب قانون المالية لسنة1992وهي تفرض عند إنفاق الدخل بتطبيق معدلين هما المعدل المخفض 9%والمعدل العادي بنسبة .19% (المادتين 21و23من قانون الرسوم على رقم الأعمال) " (بغداوي جميلة و بوكيشاوي ابراهيم وعيسى سماعين ، 2022، ص78). حيث توزع حصيلة هذا الرسم بين الدولة والبلدية.

ب-قسيمة السيارات: تبعا لمعيار الأقدمية وعدد الأحصنة يفرض على السيارات والشاحنات قسيمة سنوية توزع حصيلتها بين 50 % منها توجه لميزانية الدولة و30% توجه للصندوق المشترك للجماعات المحلية أما الباقي فيوجه إلى الصندوق الوطني للطرقات والطرق السريعة.

ج-الضريبة الجزافية الوحيدة: " يخضع لنظام الضريبة الجزافية الأشخاص الطبيعيون الذيم تتمثل تجارتهم الرئيسية في بيع البضائع والأشياء، والحرفيون التقليديون، والمؤدون الخدمات التابعة لفئة الأرباح الصناعية والتجارية عندما لا يتجاوز رقم أعمالهم 500.000.00دج .تحدد معدلاتها كما يلي، 5%بالنسبة لنشاطات البيع والشراء، 12%بالنسبة لتأدية الخدمات" (يحياوي محمد، 2019، ص118) تقدر حصص الدولة والبلديات والولايات من حصيلة هذه الضريبة النسب 49 % و 40.25 % و5 %على التوالي. في حين يوزع باقي حصيلة هذه الضريبة على هيئات أخرى.

د-الضريبة على الأملاك: تفرض هذه الضريبة على كل ممتلكات الأشخاص الطبيعيين ذوي المقر الجبائي في الجزائر وتفرض أيضا على الممتلكات الموجودة في الجزائر بالنسبة للأشخاص الطبيعيين ذوي المقر الجبائي خارج الجزائر،إذ توزع حصيلتها بين 60 % لميزانية لدولة و 20% لميزانية البلدية و20 % لحساب الصندوق الوطني للسكن.

ه-الرسم على الذبح: " يحسب الرسم على الكيلوغرام الواحد الصافي للحيوان المذبوح ، تحدد قيمته حسب المادة 452من الأمر رقم104/76المتضمن قانون الضرائب غير المباشرة المعدلة بموجب المادة 21من قانون الماليةالتكميلي لسنة 2009بـ10دج للكيلوغرام الواحد، توزع كما يلي:

- 8.5 دج تخصص لميزانية البلدية؛
- 1.5 يستفيد منها صندوق التخصيص الخاص(صندوق حماية الصحة الحيوانية)" (يحياوي محمد، 2019، ص109).

4-2- تحديات تمويل الجماعات المحلية في ظل واقع الجباية المحلية في الجزائر

في ظل واقع الجباية المحلية في الجزائر، تواجه الجماعات المحلية جملة من التحديات التمويلية والتي يمكن عرضها في النقاط الآتية:

أ- ضعف التحصيل الجبائي: تعاني الجماعات المحلية في الجزائر من ضعف تغطية الجباية المحلية لاحتياجاتها التمويلية ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ضعف عملية التحصيل الجبائي والتي تنجم عن جملة من العوامل والمتمثلة فيما يلي:

- **التهرب الضريبي:** على الرغم من اعتبار التهرب الضريبي مشكلة شائعة لدى مختلف اقتصاديات دول العالم إلا أن مستوياتها لدى الدول النامية بما فيها الجزائر قد بلغت مستويات كبيرة، وهو ما ينعكس إلى ضعف موارد الجباية المحلية لتمويل الجماعات المحلية. حيث **"** بعض الأرقام تشير الى أن حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر يمثل حوالي 22 %من الناتج المحليالإجمالي، غير أن الإحصائيات التي حصلنا عليها من المديرية المركزية للمنازعات بالمديرية العامةللضرائب تفيد بأن معظم قضايا التهرب بالنسبة لسنوات 2014 إلى 2018 ترتكز في قطاعات الإستيراد،التجارة بالجملة، الأشغال العقارية، صانعي الذهب " (مصباح حراق وامحمد اعمر بوزيد، 2019، ص ص 178-179).

ويمكن عرض توزيع ملفات التهرب الضريبي وفقا لطبيعة النشاط خلال 2015-2018 في الجدول الآتي:

الجدول 03: توزيع ملفات التهرب الضريبي وفقا لطبيعة النشاط خلال 2015-2018

طبيعة النشاط	2015	2016	2017	2018
الاستيراد	820	840	886	990
تجارة الجملة	795	800	820	835
أشغال عقارية	688	702	710	735
تجارة التجزئة	603	615	633	654
الانتاج	299	308	320	354
صانعي الذهب	604	618	641	654
خدمات	277	299	302	311

المصدر: بتصرف (مصباح حراق وامحمد اعمر بوزيد، 2019، ص ص 179)

ومن خلال الجدول السابق يتضح أن ملفات التهرب الضريبي في الجزائر في تزايد بالنسبة لكل نشاط خلال الفترة 2015-2018، حيث تتركز بدرجة أولى على أنشطة الإستيراد وتجارة الجملة والأشغال العقارية ثم بدرجة أقل في تجارة التجزئة وتجارة الذهب لتصبح في مستوى أقل في نشاط الإنتاج والخدمات.

وترجع احصائيات ملفات التهرب الضريبي للأنشطة المذكورة في الجدول نسبيا الى مستويات الأرباح المحققة فيها والتي غالبا تكون في أنشطة الإستيراد وتجارة الجملة والأشغال العقارية أكثر من باقي الأنشطة وهو ما يكون دافعا لميول ممارسي تلك الأنشطة للتهرب الضريبي، وهو ما ينعكس سلبا على تعبئة موارد الجباية المحلية والتي تصبح عاجزة عن تغطية الإحتياجات التمويلية للجماعات المحلية.

- **الغش الضريبي:** " المشرع الجزائري عرفه على أنه كل تملص أو محاولة التملص بإستعمال طرق تدليسية في إقرار وعاءأي ضريبة أوحق أو رسمأو تصفيته كليا أو جزئيا " (عيسى سماعين، 2019، ص576). ومن أجل تقدير قيمة الغش الضريبي في الجزائر فإنه يتم اعتماد الرقابة الجبائية التي تتم وفق ثلاث صيغ وهي التحقيق المحاسبي الذي يتم فيه التأكد من صحة التسجيلات المحاسبية، بالإضافة إلى التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الذي يتم فيه التأكد من مدى وجود ارتباط بين المداخيل المصرح بها وقيمة الأصول، كما يتم اتخاذ التحقيق المصوب للمحاسبة من خلال الرقابة على الوثائق خلال فترة معينة تقل عن السنة الواحدة.

وتتم الأشكال الثلاث من الرقابة الجبائية في الجزائر من أجل الوصول الى القيم الحقيقية (مداخيل) ليتم فرض الضرائب والرسوم اللازمة في حالة وجود فروقات مع القيم المصرح بها .

ومن خلال الجدول 4 يمكن عرض احصائيات الرقابة الجبائية خلال الفترة 2011-2018. يتضح من خلال الجدول أن أكبر عدد لقضايا التحقيق المحاسبي كان في سنة 2015 والذي بلغ 2358، وأن أكبر تزايد كان في سنة 2014 وذلك بارتفاعه من 1809 ملف إلى 2357 ملف (548 ملف). كما سجلت سنة 2011 أقل عدد لقضايا التحقيق المحاسبي (1444 ملف). وبخصوص عدد قضايا التحقيق المصوب فقد كانت أقل منها في التحقيق المحاسبي خلال طول الفترة 2011-2018 حيث تراوحت بين 533 ملف سنة 2018 و626 ملف سنة 2016. أما التحقيق المعمق فإنه لم يتجاوز عدد ملفاته 347 ملف وقد كان ذلك في سنة 2013.

الجدول 04: إحصائيات (عدد ملفات) الرقابة الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2011-2018

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد قضايا التحقيق المحاسبي	1444	1682	1809	2357	2358	2042	1968	2089
عدد قضايا التحقيق المصوب	586	561	571	612	594	626	618	533
عدد قضايا التحقيق المعمق	204	18	299	347	99	231	176	176

المصدر: بتصرف (خذيريصبرينة وجنينة عمر، 2019، ص ص328-329)

ب- عدم تكافؤ فرص استفادة الجماعات المحلية من الجباية المحلية: يشهد مستوى النشاط الاقتصادي والتجاري في الجزائر تباينا واضحا بين مختلف المناطق، حيث تتمركز أكثر في مناطق الشمال والهضاب العليا أكثر من مناطق الجنوب الكبير وهو ما يعكس تباينا آخر في مدى استفادة الجماعات المحلية في الجزائر من موارد الجباية المحلية، حيث تساهم بوفرة في تمويل ميزانيات البلديات في المناطق ذات النشاط الاقتصادي، وتظل البلديات النائية محرومة من موارد الجباية المحلية.

ج-مركزية التشريع الضريبي: "يتم إحداث الضرائب والرسوم مركزيا، وكذا تخصيصها وتعديلها،وهذا ما قد ينعكس سلبا على ميزانيات الجماعات المحلية بإقصاء المبادرات المحلية في إحداثضرائب ورسوم تعد مصدرا مهما لكون المسئولين المحليين أقرب بكثير من المواطن المحليعموما، والمكلف المحلي خصوصا، سيما وأن الموارد الجبائية المحلية غير كافية لتمويلالنفقات المحلية" (بوغازي اسماعيل وتيغليسية لمين، 2013، ص20). وقد أدت مركزية التشريع الضربي إلى انعكاسات سلبية تتمثل في فقدان الجماعات المحلية لسلطة تحديد الوعاء الضريبي والمعدلات الضريبية مع فقدانها لصلاحية عمليات تحصيل الجباية المحلية وصيغ توزيعها.

د-غياب التنسيق بين الإدارات العمومية: يتسبب غياب التنسيق بين الإدارات العمومية في ضعف مصادر المعلومات الجبائية وعدم فعاليتها وهو ما يقلل من فرص تعبئة موارد الجباية المحلية، وبالتالي يقلل من فرص تعزيز تمويل الجماعات المحلية.

"حيث يتطلب ذلك تدخل دائم من مجمل الإدارات المعنية بهذه العملية،ولهذا يستوجب إجراء تنسيق دقيق وشامل لجميع أعمال هذه الإدارات سلبا على كفاءة وفعالية الإدارة الجبائية من أجل الحد من هذه الظاهرة،ولكن بسبب سوء التسيير وغياب التنسيق بين الإدارات المختلفة انعكس هذا سلبا على كفاءة وفعاليةالنظام الضريبي " (خنفري فدوى واليزيد علي، 2019، ص167). ويمكن التنسيق في هذا المجال مع جملة من الإدارات العمومية كالإدارات المتعلقة بالنشاط التجاري، الجمارك...

4-3-سبل تفعيل دور الجباية المحلية في الجزائر كمصدر تمويلي للجماعات المحلية

في ظل التحديات التي تواجهها الجباية المحلية في الجزائر، فإنه من الضروري جدا تعزيز قدرتها على تعبئة الموارد الجبائية، وذلك من خلال اتخاذ جملة من السبل لتفعيلها كمصدر تمويلي هام للجماعات المحلية. وتتمثل هذه السبل في النقاط الآتية:

أ-اعتماد نظام اللامركزية الجبائية: ترتبط قدرة الجماعات المحلية على تعبئة مواردها المحلية ارتباطا وثيقا بمدى استقلاليتها الإدارية والتي تتحقق باعتماد نظام اللامركزية الإدارية، إذ تنشط الجماعات المحلية في الجزائر في ظل درجة كبيرة من المركزية الجبائية والتي تعتبر عائقا كبيرا لها لتعبئة موارد الجباية المحلية. ويستدعي هذا الوضع أن يتم " إعادة النظر في المركزية المفرطة لنظام الضرائب والرسوم المخططة للجماعات الموروثة عن العهدالاستعماري بالتطور والتعديل، و ذلك بالبحث عن الأوعية الضريبية المتنوعة والجديدة لتحسينمردودها الجبائي تماشيا مع آفاق التنمية " (لجناف عبد الرزاق، 2021، ص136). ويتم ذلك من خلال اعتماد نظام اللامركزية الجبائية وتفعيله من خلال توسيع صلاحيات المجالس المحلية في تحديد النسب الضريبية والوعاء الضريبي وتحصيل الضرائب بما يعزز الاستقلالية المالية للادارة المحلية.

ب-إعادة النظر في نظام التضامن المالي بين الجماعات المحلية: في ظل تراكم الإحتياجات التنموية للمواطنين تتراكم بالموازاة الإحتياجات التمويلية لبرامج التنمية المحلية لدى الجماعات المحلية في الجزائر. وباعتبار الجباية المحلية أحد أهم مصادرها التمويلية فإنه من المفيد جدا إعادة النظر في نظام التضامن المالي بين الجماعات المحلية وذلك برفع نسب الضرائب والرسوم الموجهة جزئيا للجماعات المحلية، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالرسم على القيمة المضافة والضريبة على الاملاك وقسيمة السيارات و الضريبة الجزافية الوحيدة .

ج-استحداث نظام متابعة لمدى تفعيل الضرائب والرسوم المكونة لهيكلة الجباية المحلية في الجزائر: تعود قلة الموارد الجبائية لدى الكثير من الجماعات المحلية في الجزائر إلى عدم تفعيل تطبيق الضرائب والرسوم المنصوص عليها في التشريع الضريبي وهو ما يعتبر بالنسبة للجماعات المحلية كفرصة ضائعة لتعبئة مواردها الجبائية، وأمام هذا الوضع فإنه من المفيد أن يتم " استحداث أشكال رقابية متخصصة في الرقابة على الإيرادات الجبائية للجماعات المحلية، ففي ظل نقص موارد الجماعات المحلية خاصة البلديات، يجب تسليط الضوء على الضرائب والرسوم العائدة للجماعات المحلية وصندوق تضامن والضمان للجماعات المحلية، من خلال التركيز أكثر على تفعيل تطبيقها كالضريبة على الأملاك التي رغم تقنينها في قوانين المالية والجبائية، إلا انها غير مفعلة في ظل غياب اجراءاتها رغم استحداثها بموجب قانون المالية لسنة 1993 " (خذيريصبرينة وجنينة عمر، 2019، ص334) ، وسيسمح هذا الإجراء بتحسين فعالية التحصيل الجبائي في الجزائر مما يحدث انعكاسا ايجابيا على قدرة موارد الجباية المحلية على تغطية الاحتياجات التمويلية للجماعات المحلية.

د-ضبط إجراءات تسيير الموارد الجبائية للجماعات المحلية: إن التقليل من آثار العجز المالي للجماعات المحلية لا يتوقف فقط على توفير الموارد المالية فقط وإنما يتوقف أيضا على التحكم في النفقات المحلية وضبط إجراءات تسيير الموارد المالية للجماعات المحلية بما في ذلك الموارد الجبائية، ويتحقق ذلك من خلال الرشادة في تسييرها والعقلانية في تخصيص وتوزيع الميزانية على المشاريع التنموية في اطارها التشريعي مع احترام مبدأ التوازن بين قيمة المشاريع التنموية والميزانية المتاحة.

ه-تجسيد التكامل بين جهود المصالح الجبائية والجماعات المحلية : " في هذا الإطار يجب إنشاء لجان محلية للجباية المحلية على مستوى كل بلدية وكل ولاية مكلفة بمتابعة السياسة الجبائية للجماعات المحلية، كما يجب أن تشارك هذه الأخيرة في عملية الاحصاء السنوي للمكلفين بالضريبة والنشاطات والأملاك غير المنقولة وإطارات مركزية ومحلية وخبراء وأساتذة جامعيين " (بساس أحمد ، 2020، ص32) . ولا ينفي هذا الاجراء تنسيق تلك الجهود مع باقي الإدارات العمومية على غرار مصالح القطاع التجاري والجمارك وغيرها من المصالح وذلك من أجل تعزيز مصادر المعلومات الجبائية.

و-عصرنة الجباية المحلية : من أجل تفعيل التحصيل الجبائي المحلي في الجزائر فإنه من الضروري جدا أن يتم تبسيط اجراءاته الإدارية والتخفيف من ثقل التعقيد الوثائقي، ويتحقق ذلك بتزويد الإدارة الجبائية بوسائل متطورة تواكب ايقاع العصر الحديث، وذلك من خلال تجسيد الادارة الإلكترونية التي بامكانها القيام بالاحصاء الرقمي للمكلفين وتوسيع قنوات الدفع الإلكتروني والإقتطاع الإلكتروني المباشر بما يساهم في رفع مستوى التحصيل الجبائي.

ولا تتوقف عصرنة الجباية المحلية في الجزائر على الوسائل المادية فقط وإنما أيضا من خلال تأطيرها بموارد بشرية ذات كفاءة وتجربة ميدانية.

ي-تطوير أساليب مكافحة التهرب والغش الضريبي: ويتحقق ذلك من خلال" تفعيل نظام المعلومات الجبائي حيث لا يمكن تنفيذ مختلف برامج الرقابة الجبائية دونالإستناد إلى نظام المعلومات الجبائي الذي يعتبر العمود الفقري لمصلحتي الوعاءوالتحصيل " (أمير جازية ويوسفي عاشور، 2019، ص16). وبذلك تصبح الجباية المحلية أكثر قدرة على تغطية الاحتياجات التمويلية للجماعات المحلية.

5- الخاتمة

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي تحظى بها الجباية المحلية في تعبئة موارد الجماعات المحلية في العالم إلا أنها تواجه في الجزائر تحديات ميدانية لأداء دورها التمويلي للبرامج التنموية للجماعات المحلية وتقف أمام معوقات تحول دون قدرتها على تغطية الاحتياجات التمويلية للجماعات المحلية، ويدفع هذا الوضع التفكير بجدية في السبل الكفيلة بتفعيل دورها التمويلي.

وقد أفرزت هذه الدراسة جملة من النتائج والمتمثلة في النقاط الآتية:

– تعتبر الجماعات المحلية في الجزائر (البلدية والولاية) نطاقا واسعا لتجسيد نظام اللامركزية الادارية والذي يتحقق بتوزيع المهام والمسؤوليات الادارية بدقة ووضوح بين السلطة المركزية والهيئات المحلية وذلك لتحقيق مطالب التنمية المحلية وتلبية احتياجات المواطنين وتحمل انشغالاتهم، وبذلك فإن الجماعات المحلية تمثل فضاءا وامتدادا لسلطة الدولة على المستوى المحلي. وحتى تؤدي الجماعات المحلية مهامها باقتدار فإنه ينبغي أن تتمتع بميزاتها الأساسية المتمثلة في كل من الإستقلالية الإدارية والإستقلالية المالية واللامركزية الإقليمية.

– لا تقتصر مكاسب التمويل المحلي للجماعات المحلية على توفير الموارد المالية اللازمة للبرامج التنموية المحلية فقط وإنما أيضا المساهمة في دعم الخطط و الأهداف التنموية على المستوى الوطني، وهو ما ينعكس على تحسين ظروف الإجتماعية للمواطنين وتوفير المتطلبات اللازمة للرفاهية.

– إلى جانب اعتماد الجماعات المحلية في الجزائر في تمويل برامجها التنموية على مصادرها الذاتية التي قد تكون جبائية المتمثلة في الضرائب والرسوم (الموجهة كليا أو جزئيا إليها) أو غير جبائية المتمثلة

في التمويلالذاتي و مداخيلالأملاك و إيرادات الاستغلال المالي فإنها تعتمد في بعض الحالات الاستثنائية على مصادر تمويلية غير ذاتية والتي قد تكون في شكل إعانات تقدمها الدولة لتغطية ديون لدى الجماعات المحلية أو الإعانات التي تقدمها الولايات للبلديات المنتمية إليها.

– لا تستفيد الجماعات المحلية في الجزائر من كل ما يتم تحصيله من الجباية المحلية، إذ تقتصر الاستفادة الكلية فقط على الرسم على النشاط المهني والرسم العقاري ورسم الاقامة ورسم التطهير ورسم السكن ورسم الرخص العقارية، في حين أنها تستفيد جزئيا من الرسم على القيمة المضافة وقسيمة السيارات والضريبة الجزافية الوحيدة والضريبة على الأملاكوالرسم على الذبح.

– تواجه الجماعات المحلية في الجزائر جملة من التحديات التمويلية في ظل واقع الجباية المحلية، وتتمثل هذه التحديات في ضعف التحصيل الجبائي الناجم عن التهرب الضريبي والغش الضريبي بالإضافة إلى عدم تكافؤ فرص استفادة الجماعات المحلية من الجباية المحلية ومركزية التشريع الضريبي وغياب التنسيق مع باقي الإدارات العمومية على غرار مصالح التجارة والجمارك، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

– من أجل تفعيل دور الجباية المحلية في الجزائر كمصدر تمويلي للجماعات المحلية فإنه من الضروري توفير جملة من المتطلبات الميدانية والمتمثلة في اعتماد نظام اللامركزية الجبائية وإعادة النظر في نظام التضامن المالي بين الجماعات المحلية، بالإضافة إلى استحداث نظام متابعة مدى تفعيل الضرائب والرسوم التي تدخل في هيكلة الجباية المحلية في الجزائر وضبط إجراءات تسيير الموارد الجبائية للجماعات المحلية، ومن أجل تفعيل دور الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية فإنه من الضروري أيضا تجسيد التكامل بين جهود المصالح الجبائية والجماعات المحلية و عصرنة الجباية المحلية مع تطوير أساليب مكافحة التهرب والغش الضريبي، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

وانطلاقا من النتائج السابقة يمكن تقديم جملة من التوصيات والمقترحات والمتمثلة فيما يلي:

– مراجعة نسب توزيع حصيلة الضرائب والرسوم الموجهة جزئيا للجماعات المحلية بما يستجيب للاحتياجات المالية للبرامج التنموية.

– توسيع صلاحيات الجماعات المحلية في تحديد النسب الضريبية والوعاء الضريبي والتحصيل الجبائي.

– التشديد على أهمية الرقابة الجبائية بما يقلل من حالات التهرب والغش الضريبي.

– التوعية وتنمية الوعي الضريبي وتحسيس الرأي العام بأهمية الإلتزام بروح المواطنة من خلال المساهمة في دفع مستحقات الجباية المحلية وإدراك انعكاساتها الايجابية على تجسيد البرامج التنموية وتحقيق الرفاهية.

– حوكمة نشاط الجماعات المحلية بما يساهم في ترشيد نفقاتها وإدارة مواردها المالية.

– تأهيل القدرات المهنية للموارد البشرية المتخصصة في إدارة ميزانيات الجماعات المحلية بما يمكنهم من اتخاد القرارات الرشيدة وإدراك أولويات الإنفاق العام.

– إضفاء الطابع العصري على إدارة الجباية المحلية بما يعزز فعاليتها في الإستجابة للاحتياجات التمويلية للجماعات المحلية.

6- المراجع :

– أمير جازية ويوسفي عاشور (2019)، التلبس الجبائي كوسيلة رقابية أكثر فعالية للحد من الغش الجبائيحالة الجزائر 2005-2015، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد13/ العدد 1، 31-01-2019، الجزائر.

– بابا عبد القادر ومكي عمارية (2016)، دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد3 /العدد2، 15-09-2016، الجزائر.

– بساس أحمد (2020)، قراءة لأهم المصادر الجبائية للجماعات المحلية المتضمنة بالتشريع الجبائي الجزائري 2018 –عرض وتحليل، مجلة القانون العقاري، المجلد7 /العدد2، 15-06-2020، الجزائر.

– بغداوي جميلةوبوكرشاوي براهيم وعيسى سماعين (2022)، دور الموارد الجبائية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر- بلدية الزبوجة ولاية الشلف نموذجا، مجلة تنافسية المؤسساث الصغيرة والمتوسطة، المجلد3/العدد1، 10-04-2022، الجزائر.

– بوغازي اسماعيل وتيغليسية لمين (2013)، ترشيد الجباية المحلية لتحقيق تنمية محلية شاملة، مجلة دراسات جبائية، المجلد2/ العدد1، 18-06-2013، الجزائر.

– جمعي سميرة وموزارين عبد المجيد (2018)، فعالية الجباية المحلية في تمويل ميزانيات الجماعات المحلية – دراسة حالة الجزائر والمغرب ، المجلة المغاربية مناجمنت المنظمات، المجلد 3/ العدد 1، 15-12-2018، الجزائر.

– خذيري صبرينة وجنينة عمر (2019)، الرقابة الجبائية بين هدفي مكافحة التهرب الجبائي وتنمية الايرادات الجبائية : دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2011-2018، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد12/ العدد2، 19-12-2019، الجزائر.

– خنفري فدوى واليزيد علي (2019)، مدى فعالية النظام الجبائي الجزائري في التقليل من ظاهرة الغش الضريبي، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد12/ العدد 2، 28-09-2019،الجزائر.

– رجراج الزوهير، أهمية الجباية المحلية في تمويل وتنمية الجماعات المحلية فيالجزائر (2014)، مجلة دراسات جبائية، المجلد3 / العدد1، 14-06-2014، الجزائر.

– صابور سعاد وبن ساعد عبد الرحمان (2018)، دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية - دراسة حالة بلدية درارية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد21 / العدد 2، 28-10-2018، الجزائر.

– طالبي محمد ومسعودي عبد القادر (2019)، واقع الجباية المحلية في الجزائر وسبل تفعيلها، مجلة دراسات جبائية، المجلد8/ العدد 2، 31-12-2019، الجزائر.

– عيسى سماعين (2019)، ظاهرة الغش الضريبي في القانون الجبائي الجزائري (التشخيص والعلاج)، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد15/العدد 2، 12-09-2019، الجزائر.

– لجناف عبد الرزاق (2021)، دور الجباية المحلية في تحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية، مجلة دراسات جبائية، المجلد10 / العدد1، 28-07-2021، الجزائر.

– مصباح حراق وامحمد اعمر بوزيد (2019)، تأثير الغش الضريبي على فعالية النظام الجبائي حالة الجزائر2010-2018، مجلة العلوم التجارية، المجلد18/ العدد 2، 28-12-2019، الجزائر.

– موزارين عبد المجيد (2020)، دور الجباية المحلية في تمويل تنمية الجماعاتالمحلية وسبل تعزيزه، مجلة القانون العقاري، المجلد7 /العدد2، 15-06-2020، الجزائر.

– ناصر مراد وقريني نور الدين (2012)، تمويل الجماعات المحلية وتحديات مكافحة الفساد الإداري لأجل التنمية المحلية، مجلة دراسات جبائية، المجلد1/العدد1، 12-12-2012، الجزائر.

– يحياوي محمد (2019)، تقسيمات الموارد الجبائية العائدة للجماعات المحلية، مجلة القانون العقاري، المجلد6/ العدد1، 15-01-2019، الجزائر.